

البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (2004-2022)

نجاة مجوري^{1*}، عبد الحفيظ بن ساسي²

¹ مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي الجديد، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،

medjouri.nadjat@univ.ouargla.dz

² جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، abdelhafidbensaci@gmail.com

Islamic Banks and Their Role in Enhancing Financial Inclusion in Algeria: An Econometric Study for the Period (2004–2022)

Nadjat Medjouri^{1,*}, Abdelhafid Ben Sasi²

¹ Laboratory for the Requirements of Qualification and Development of Developing Economies in Light of the New Global Economic Openness, University of Kasdi Merbah, Ouargla, Algeria,

medjouri.nadjat@univ.ouargla.dz

² University of Kasdi Merbah, Ouargla, Algeria, abdelhafidbensaci@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/02/27؛ تاريخ المراجعة: 2026/05/22؛ تاريخ القبول: 2026/06/12

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر البنوك الإسلامية على الشمول المالي في الجزائر للفترة (2004-2022)، حيث تم التعبير عن البنوك الإسلامية من خلال عدد البنوك الإسلامية، إجمالي ودائع البنوك الإسلامية وإجمالي التمويل الإسلامي، بينما تم اعتماد منهجية مانديرا سارما في احتساب متغير الشمول المالي من خلال مؤشر الشمول المالي المركب، كما تم إدراج متغيرات أخرى مفسرة تمثلت في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة للعملة المحلية والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من قبل المصارف كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وباستخدام منهجية الانحدار المتعدد، توصلت الدراسة إلى أن عدد البنوك الإسلامية يؤثر بشكل سالب على الشمول المالي، في حين أن كل من إجمالي الودائع ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من قبل المصارف لا يؤثران على الشمول المالي، أما متغير إجمالي التمويل الإسلامي فقد تم استبعاده من الدراسة كونه على علاقة خطية متعددة قوية مع إجمالي الودائع بما يدل على أنهما يمثلان نفس الظاهرة ويصعب تحديد أثر كل منهما بشكل مستقل.

الكلمات المفتاحية: بنوك إسلامية؛ شمول مالي؛ الجزائر؛ مانديرا سارما؛ انحدار متعدد

تصنيف JEL: G21؛ G24

Abstract:

This study aims to examine the impact of Islamic banks on financial inclusion in Algeria over the period (2004–2022). Islamic banks are represented by the number of Islamic banks, total Islamic bank deposits, and total Islamic financing. As for the financial inclusion variable, the Mandira Sarma methodology was adopted to calculate it through the Composite Financial Inclusion Index. Additional explanatory variables were also included, namely GDP per capita at constant local currency prices and domestic credit to the private sector provided by banks as a percentage of GDP. Using multiple regression methodology, the study finds that the number of Islamic banks has a negative effect on financial inclusion, while total deposits, GDP per capita, and domestic credit to the private sector provided by banks have no effect on financial inclusion. The variable of total Islamic financing was excluded from the study due to its strong multicollinearity with total deposits, indicating that both variables represent the same phenomenon and making it difficult to determine the independent effect of each.

Keywords: Islamic banks; Financial inclusion; Algeria; Mandira Sarma ;Multiple Regression

JEL Classification Codes: G21; G24

* المؤلف المرسِل: الإيميل: medjouri.nadjat@univ-ouargla.dz

I - تمهيد:

برزت البنوك الإسلامية كأحد المكونات الحديثة والمتنامية في الأنظمة المالية، حيث تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا، وتدعو إلى تقاسم المخاطر، وربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل. وقد ساهمت هذه الخصائص في جعل الصيرفة الإسلامية خيارًا جذابًا لشريحة واسعة من الأفراد الذين كانوا خارج المنظومة المصرفية التقليدية، إما لأسباب دينية أو اقتصادية أو اجتماعية، الأمر الذي يمنح البنوك الإسلامية قدرة كامنة على توسيع قاعدة المتعاملين الماليين وتعزيز الشمول المالي.

كما تتميز البنوك الإسلامية بتنوع صيغها التمويلية، مثل المراجعة، والمشاركة، والمضاربة، والسلم، والإجارة، إضافة إلى أدوات التمويل الاجتماعي كالقرض الحسن، والزكاة، والوقف، والتكافل، والتي يمكن توظيفها بفعالية في تلبية احتياجات التمويل الصغير والمتناهي الصغر، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الإدماج المالي للفئات منخفضة الدخل.

1. إشكالية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة للبحث في الدور الفعلي للبنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر باستخدام طريقة مانديرا سارما في احتساب مؤشر الشمول المالي، حيث يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال المحوري التالي:

ما مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2004-2022)؟

وينبثق عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما طبيعة العلاقة ما بين البنوك الإسلامية والشمول المالي في الجزائر؟
- ما هو أثر الإيداع المصرفي بالبنوك الإسلامية على الشمول المالي في الجزائر؟
- ما هو أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في الجزائر؟

2. فرضيات الدراسة:

للبحث في إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين البنوك الإسلامية والشمول المالي في الجزائر؛
- يساهم الإيداع المصرفي بالبنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؛
- هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي والشمول المالي في الجزائر.

3. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الإحاطة بالإطار النظري لكل من البنوك الإسلامية والشمول المالي؛
- التعرف على واقع البنوك الإسلامية بالجزائر وتحليل مؤشراتهما؛
- تحليل مؤشر الشمول المالي المركب بالجزائر بالاعتماد على منهجية مانديرا سارما؛
- دراسة أثر البنوك الإسلامية على الشمول المالي في الجزائر.

4. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تبحث في دراسة متغيرين على وزن كبير من الأهمية، فالشمول المالي، والذي يعد أحد المحركات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، فضلا عن أهمية موضوع البنوك الإسلامية ومساهمتها من خلال أدواتها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في جذب المدخرات المكتنزة خارج الجهاز المصرفي وتوسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك، الأمر الذي يسهم في تقليص الإقصاء المالي والاجتماعي لفئات واسعة من المجتمع التي تتحفظ على التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب دينية.

5. منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ولتحقيق الأهداف المنشودة من الدراسة، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص الإطار النظري للدراسة، كما استخدمنا المنهج الكمي لدراسة أثر البنوك الإسلامية على الشمول المالي في الجزائر بتطبيق نموذج الانحدار المتعدد، وباستخدام البرنامج الإحصائي Minitab 22، في تحليل البيانات المتحصل عليها من التقارير السنوية للبنوك الإسلامية عينة الدراسة، بيانات الوصول المالي الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وأيضا بيانات البند الدولي.

وفيما يخص محاور الدراسة، فقد قسمناها إلى محورين:

- المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

- المحور الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

6. حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة بدراسة حالة الجزائر، وذلك للفترة الزمنية (2004-2022).

7. الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الأبحاث موضوع دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، وقد اقتصرنا في دراستنا على الدراسات التالية ذكرها:

أ- دراسة (Sami Ben Naceur, Adolfo Barajas, and Alexander Massara, 2015)

الموسومة بعنوان: *Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion?* كورقة بحثية صادرة عن صندوق النقد الدولي (Ben Naceur et al., 2015, P.P. 1-41).

حيث تهدف هذه إلى الدراسة تحليل العلاقة بين تطور المصرفية الإسلامية والشمول المالي في البلدان الإسلامية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (OIC)، بالبحث في اختبار وجود علاقة محتملة بين الشمول المالي والصيرفة الإسلامية عبر مجموعة واسعة من المقاييس لكليهما.

- المجتمع وعينة الدراسة: شملت الدراسة 57 دولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي.

- متغيرات الدراسة: الشمول المالي والمصرفية الإسلامية.

- نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تميل مؤشرات الشمول المالي المختلفة في البلدان الإسلامية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (OIC)، إلى أن تكون أقل، كما أن نسبة الأفراد المستبعدين الذين يعززون عدم استخدامهم للحسابات المصرفية إلى أسباب دينية تكون أعلى بشكل ملحوظ مقارنة بغيرها من البلدان؛ وعليه، تبدو الصيرفة الإسلامية مسارا فعّالاً لتعزيز الشمول المالي.

- الوصول المادي إلى الخدمات المالية قد نما بوتيرة أسرع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، إلا أن استخدام هذه الخدمات لم يشهد زيادة بالسرعة نفسها، وعلاوة على ذلك، تُبيّن تحليلات الانحدار وجود دليل على علاقة إيجابية مع الائتمان الموجّه إلى الأسر وإلى الشركات لتمويل الاستثمار، إلا أن هذه العلاقة التجريبية ما تزال أولية وضعيفة نسبياً.

ب- دراسة (*Salman Ahmed Shaikh, Mohd Adib Ismail, Muhammad*) بعنوان: *Role of Islamic Banking in Financial Inclusion: Prospects and Performance*، المتاحة عبر doi:10.1007/978-3-319-45910-3_3 (Shaikh et al., s.d., P.P. 1-17)

جاءت الدراسة للبحث في دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي من خلال استكشاف كل من موقع الصيرفة الإسلامية والشمول المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي، وتبين فجوة التغطية التمويلية لسنة 2013، من خلال المنهج الوصفي التحليلي لمؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

- المجتمع وعينة الدراسة: شملت الدراسة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

- متغيرات الدراسة: الشمول المالي، والبنوك الإسلامية.

- نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى أن الدول الأعضاء عينة الدراسة تتمتع بمستويات منخفضة من الشمول المالي، كما تواجه الصيرفة الإسلامية تحدياً و فرصة في الوقت ذاته لتقديم خدمات مالية شاملة، كما توصلت الدراسة إلى أن نسبة السكان البالغين و الذي يملكون حسابات مصرفية في 25 دولة من أصل 48 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي تحت نسبة 20%، كما يعزى هذا المعدل جزئياً لاستبعاد المسلمين الطوعي للخدمات المالية، كما أن الفجوة في انتشار التمويل الأصغر في الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامية أقل من 10%، من الفقراء المشمولين بالتمويل الأصغر في 26 دولة من أصل 36 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتي تتوفر فيها البيانات الكافية، كما دعت الدراسة إلى ضرورة توجيه المؤسسات المالية الإسلامية للاستفادة من التكنولوجيا و استخدام أساليب التمويل القائمة على الأسهم و الاهتمام بالتمويل الأصغر.

ت- دراسة (جمال الجويني، عبد الكريم قندوز، 2021) الموسومة بعنوان: أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية، والصادرة عن صندوق النقد (الجويني و قندوز، 2021، ص.ص. 1-36) تهدف الدراسة إلى قياس استجابة الشمول المالي لتطورات التمويل الإسلامي في عدد من الدول العربية المختارة.

- المجتمع وعينة الدراسة: يضم مجتمع الدراسة 16 دولة عربية، وباستخدام منهجية قياسية تستند إلى نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية للفترة (2011-2019).

- متغيرات الدراسة: تم الاعتماد في التعبير عن الشمول المالي بمؤشرين هما أجهزة الصراف الآلي والفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ، إلى جانب كل من مؤشر التطور المالي الإسلامي، ومؤشر الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص ومؤشر نصيب الفرد من إجمال الناتج المحلي.

- **نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى أن مؤشر الشمول المالي بدلالة أجهزة الصراف الآلي يستجيب طرديا للتغيرات في التمويل الإسلامي، والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص وكذا نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، كما أن التمويل الإسلامي والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص لهما نفس الأثر على الشمول المالي، إلا أن الدراسة أيضا توصلت إلى أن التمويل الإسلامي والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص لا يؤثران على الشمول المالي المقاس بالفروع البنكية، في حين أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي له اثر موجب معنوي على مؤشر الشمول المالي، كما تؤكد الدراسة على أهمية المضي قدما في دعم القطاع المالي الإسلامي ليكون أكثر نجاعة في المساهمة الفعالة في تعزيز مؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية.

ث- **دراسة (عثمانية فؤاد، عمامرة ياسمين، 2023) الموسومة بعنوان دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، دراسة قياسية لعينة من الدول الإسلامية للفترة (2014-2021)،** الصادرة عن مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا (عثمانية و عمامرة، 2023، ص.ص. 171-188)

تهدف الدراسة إلى توضيح دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بتوفير خدمات مصرفية مختلفة لكافة الفئات المستبعدة والمهمشة.

- **المجتمع وعينة الدراسة:** شمل مجتمع الدراسة 13 دولة إسلامية وباستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (PANEL DATA)، برنامج 12 EVIEWS، للفترة (2014-2021)، بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

- **متغيرات الدراسة:** استخدمت الدراسة نموذجين للقياس، الأول يمثل عرض الشمول المالي بدلالة عدد المودعين والنموذج الثاني يمثل طلب الشمول المالي بدلالة عدد المقترضين، أما المتغيرات المفسرة فتم الاعتماد على مؤشر عدد البنوك الإسلامية، مجموع أصول البنوك الإسلامية، عدد فروع البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، ولدعم الدراسة تم الأخذ بمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، ومعامل تكميش إجمالي الناتج المحلي.

- **نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول محل الدراسة.

II - الإطار النظري للدراسة:

1. البنوك الإسلامية

1.1. تعريف البنوك الإسلامية: هناك العديد من التعريفات للبنوك الإسلامية نذكر منها:

- **التعريف الأول:** البنك الإسلامي "مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية وغيرها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية، وتحقيق أقصى عائد اقتصادي اجتماعي لتحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية، فهي باختصار مؤسسات مالية تقوم بعمليات الصيرفة واستثمار الأموال بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء"(ناصر، 2022، ص.15).
- **التعريف الثاني:** البنك الإسلامي "مؤسسة مالية بنكية وسيطية، تهدف إلى تحقيق الربح، وتلتزم في جميع أعمالها وأنشطتها المالية والبنكية والاستثمارية بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها"(بن حدو، 2021، ص. 43).

- **التعريف الثالث:** البنك الإسلامي "واسطة مالية تقوم بتجميع المدخرات وتحريكها، نظير حصة من الربح في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة عن طريق أساليب المضاربة، المشاركة، المتاجرة، الاستثمار المباشر وتقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار من الصيغ الشرعية نظير أجر، بما يضمن القسط والتنمية والاستقرار" (قادري وآخرون، 2014، ص.27).

2.1. المبادئ والخصائص الأساسية لعمل البنوك الإسلامية:

يقوم عمل البنوك الإسلامية على المبادئ والخصائص التالية:

- استبعاد التعامل بالربا؛
- التعامل بقاعدة الغنم بالغرم، من منطلق عدم صحة أن يضمن الإنسان لنفسه الربح أي الغنم ويلقي الغرم وهي الخسارة على عاتق غيره؛
- قاعدة الحلال والحرام وتقرير العمل كمصدر للكسب بدلا من اعتماد المال وحده مصدرا للكسب؛
- الصفة التنموية للبنوك الإسلامية من خلال ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية؛
- إحياء نظام الزكاة؛
- تصحيح وظيفة النقود بجعلها مشاركا و مساهما في العملية الإنتاجية (بن حدو، 2021، ص.45).

3.1. الصيغ الأساسية التمويلية للبنوك الإسلامية:

تقوم البنوك الإسلامية بتوظيف مواردها ضمن العديد من الصيغ التي تراعي فيها مبادئ النشاط المصرفي الإسلامي، حيث تتمثل الصيغ الأساسية فيما يلي (ناصر، 2006، ص.ص.175-176):

- **المضاربة:** هي تقديم المال من طرف والعمل به من طرف آخر، على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح والخسارة على صاحب المال، إلا إذا ثبت التعدي أو التقصير من جانب العامل أو المضارب.
- **المشاركة:** اشتراك طرفين أو أكثر في المال أو العمل، على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح، أما الخسارة فيجب أن تكون حسب نسب المشاركة في رأس المال.
- **المراجحة:** وهي أن يقوم البنك بشراء بضاعة أو تجهيزات للعميل بطلب منه ثم يعيد بيعها له مع هامش ربح معين متفق عليه.
- **الإجارة:** وهي شراء معدات أو عقار من طرف البنك الإسلامي بطلب من العميل ثم إيجاره له لمدة تصل عادة لمدة حياة الأصل وتنتهي عادة بتملكه من العميل.
- **الإستصناع:** يطلب العميل من البنك الإسلامي صناعة شيء معين غير متوفر في السوق وأفضل مجالاته العقارات كبناء مسكن يصفه له العميل ثم يبيعه إياه بالتقسيط مقابل ضمانات تدفع مسبقا.
- **السلم:** هو كالمراجحة في مجال تطبيقه، يختلف عنه في تقديم ثمن سلعة قد طلبها العميل من البنك على يتم التسليم لاحقا.
- **القرض الحسن:** عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني المقترض، يتم بمقتضاه دفع مال مملوك من المقرض إلى المقترض على يقوم الآخر برده أو رد مثله في الزمان والمكان المتفق عليه.

كما أن هناك صيغا تمويلية أخرى و غير مطبقة بكثرة أو بشكل محدود وتضم: المزارعة، المساقاة و المغارسة(ناصر، 2022، ص.22)

2. الشمول المالي (Financial Inclusion)

1.2. مفهوم الشمول المالي:

هناك العديد من التعريفات التي ارتبطت بمفهوم الشمول المالي، نذكر بعضها فيما يلي:

- عرفت **مجموعة العشرين (G20)** ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه " تعزيز وصول و استخدام كافة فئات المجتمع و بما يشمل الفئات المهمشة و الميسورة للخدمات و المنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل و شفاف و بتكاليف معقولة "(أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2015، ص.3).

- وعرفته **المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)** بأنه:

" الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات الإقراض و المدخرات و المدفوعات و التأمين و المقدمة من مؤسسات مالية رسمية ، من ثم ينطوي النفاذ المالي الفعال على تقديم الخدمات المالية إلى العملاء على نحو مريح و مسؤول بكلفة ميسورة مع استدامة عمل المؤسسات التي تقدم هذه الخدمات بما يساعد على إتاحة الخدمات للعملاء المستبعدين و المحرومين بدلا من الخيارات غير الرسمية و التي تفرض عليهم شروطا تعسفية مما يؤدي إلى زيادة تحديات وصولهم إلى الخدمات المالية الرسمية "(أوساف و شاوي، 2020، ص.121).

- أما **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)** و **الشبكة الدولية للثقيف المالي (INFE)**، فعرفته على أنه : "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات و المنتجات المالية الرسمية و الخاضعة للرقابة بالوقت و السعر المعقولين ، و بالشكل الكاف و توسيع نطاق استخدام هذه الخدمات و المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة و ذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم الثقيف المالي بهدف تعزيز الرفاه المالي و الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي (OECD, 2013, p. 71)".

- **البنك الدولي (BM)** عرف الشمول المالي بأنه: " يعني الشمول المالي وصول الأفراد و الشركات إلى المنتجات و الخدمات المالية و المتوفرة بأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم مثل المعاملات و المدفوعات و الادخار و الائتمان و التأمين ، حيث يتم تقديمها بطريقة مسؤولة و مستدامة "(سعدان و محاجيبة، 2018، ص.747) .

2.2. أهمية وأهداف الشمول المالي

أولا: أهمية الشمول المالي:

تكمن أهمية الشمول المالي في آثاره الإيجابية على الاستقرار و النمو الاقتصادي ،ويمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي على الصعيدين الكلي و الجزئي في النقاط التالية(حموش و عماني، 2021، ص.112):

- **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية** حيث تمثل استراتيجية الشمول المالي المكون الرئيسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

- تعزيز استقرار النظام المالي و المصرفي من خلال رفع كفاءة عملية الوساطة المالية وزيادة حصة القطاع المالي الرسمي مقابل القطاع غير الرسمي بما يدعم السياسة النقدية (طرشي وآخرون، 2019، ص.122) ؛
- تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم؛
- أتمتة النظام المالي وهو ما يقصد به بالمكننة أو التشغيل الآلي، حيث يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية و زيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات بما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات و الالكترونيات ، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر و بكلفة أقل ، كما يستفيد النظام المالي من تحسين القدرة على متابعة حركة الاموال و مراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية و العمليات المتعلقة بغسيل الأموال و تمويل الإرهاب(سعدان و محاجبية، 2018، ص.751).

ثانيا: أهداف الشمول المالي:

- تري المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) و البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء و محدودي الدخل ، و ذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية(الشرفا و عجور، 2019، ص.ص.6-7):
- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات ومنتجات المالية وذلك عبر القنوات الرسمية؛
 - تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛
 - تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
 - تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع؛
 - خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاهية الاجتماعية؛
 - توفير السيولة التي يحتاجها قطاع الشركات لإنشاء المشاريع الاقتصادية و تطويرها و بالتالي توفير المزيد من فرص العمل و تعزيز معدلات النمو الاقتصادي(برنيه وآخرون، 2019، ص.4) ؛
 - تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال تنويع المنتجات المالية، والاهتمام بجودة هذه الخدمات مما يزيد من قدرتها على الاحتفاظ بعملائها واستقطاب عملاء جدد، الأمر الذي يساعد في الحد من التسرب للتعامل مع القنوات غير الرسمية.

3.2. أبعاد الشمول المالي:

قام التحالف الدولي للشمول المالي AFI بالعمل على إعداد رابطة عمل تجمع البيانات للشمول المالي بهدف وضع أبعاد و معايير لقياس الشمول المالي و التي تتمثل في ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي بعد الوصول للخدمات المالية و بعد استخدام الخدمات المالية و أخيرا بعد جودة الخدمات المالية(بوطلاعة وآخرون، 2020، ص.148) ، كما تبنت مجموعة العشرين في قمة لوس كابوس (los Cabos) ، المنعقدة عام 2012، توصية منظمة الشراكة العالمية للشمول المال (GPIF) ، أين أقرت أيضا مجموعة أساسية من المؤشرات تنصب على قياس ثلاثة أبعاد رئيسية (بوزانة و حمدوش، 2020، ص.26) :

2-3-1 بعد الوصول للخدمات المالية:

يشير هذا البعد إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، و يتطلب تحديد مستويات الوصول ؛ تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح و استخدام حساب مصرفي، مثل التكلفة و القرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي) ، و

يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي توفرها المؤسسات المالية (بهناس وآخرون، 2019، ص.216).

2-3-2 بعد استخدام الخدمات المالية:

يشير هذا البعد إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، و تحديد مدى الاستخدام يتطلب جمع البيانات حول مدى انتظام و تواتر الاستخدام عبر فترة زمنية (بوطلاعة وآخرون، 2020، ص.148).

2-3-3 بعد جودة الخدمات المالية:

و يقصد بالجودة قدرة الخدمة المالية على تلبية احتياجات المستهلك، إذ تعكس مقاييس الجودة الدرجة التي تطابق فيها الخدمات المالية احتياجات العملاء و يعتبر وضع مؤشرات لقياس الجودة تحدي في حد ذاته، و من أجل ضمان هذا البعد كان لزاما على المهتمين و ذوي العلاقة دراسة و قياس واتخاذ اجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة، فيوجد العديد من العوامل التي تؤثر على الجودة والنوعية مثل التكلفة، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض، خدمات حماية المستهلك، الكفالات المالية، شفافية المنافسة في السوق كما أن هناك عوامل غير ملموسة كثقة المستهلك (بهناس وآخرون، 2019، ص.217).

4.2. منهجية مانديرا سارما في احتساب مؤشر الشمول المالي وأبعاده:

يوفر مؤشر الشمول المالي العام للاقتصاد، المقترح من قبل مانديرا سارما (Sarma, 2010)، معلومات مهمة عن الشمول المالي بشكل كلي وأكثر دقة، في الوقت الذي تعرف فيه أدبيات الشمول المالي الافتقار إلى مقياس شامل لقياس الشمول المالي و الذي يعد ظاهرة متعددة الأبعاد (Sarma, 2012, P.P. 1-37).

حيث تقوم المنهجية التي اعتمدها الباحثة سارما، على احتساب مؤشر متعدد الأبعاد، باحتساب قيمة لكل بعد من الأبعاد المكونة للمؤشر، في رقم واحد يتراوح بين 0 و 1، حيث يشير الصفر إلى الاستبعاد المالي الكامل، بينما يشير الواحد إلى الشمول المالي الكامل. ويتم احتساب قيمة كل بعد وفق العلاقة الرياضية التالية:

$$di = wi \frac{Ai - mi}{Mi - mi} \dots\dots\dots (1)$$

حيث:

d_i : البعد المستخدم في حساب مؤشر الشمول المالي

w_i : الوزن الخاص بكل بعد من الأبعاد الثلاث، حيث $1 \geq w_i \geq 0$

A_i : القيمة الفعلية للبعد i

M_i : الحد الأعلى لقيمة البعد i

m_i : الحد الأدنى لقيمة البعد i

ومن المعادلة رقم (1) ولو اعتبرنا m_i الحد الأدنى لقيمة البعد i ، معدومة، فإننا نتوصل للمعادلة التالية:

$$di = wi \frac{Ai}{Mi} \dots\dots\dots (2)$$

أ- أبعاد الشمول المالي وفق منهجية مانديرا سارما 2012 والقيم الحدية والأوزان المعتمدة:

اعتمدت الباحثة سارما في قياس الشمول المالي على ثلاثة (3) أبعاد وهي بعد الوصول، بعد التوفر وبعد الاستخدام:

• بعد الوصول (الاختراق المصرفي Banking penetration):

ويشير هذا البعد إلى مدى وصول الخدمات المصرفية إلى السكان أو الاقتصاد وانتشارها، واعتمدت الباحثة سارما على مؤشر عدد الحسابات البنكية لكل 1000 بالغ لقياس البعد، حيث الحد الأعلى M_p لقيمة البعد هو 2500 حساب لكل 1000 بالغ، مع الأخذ بالاعتبار الوزن النسبي هو 1.

$$d(p) = 1\left(\frac{M_p}{2500}\right) \dots\dots\dots(3)$$

• بعد التوفر (الإتاحة availability of banking services):

فالنظام المالي الشامل يجب أن يضمن وصول الخدمات المصرفية بسهولة وتكون متاحة للجميع، واستخدمت الباحثة مؤشرين لقياس هذا البعد هما:

- عدد فروع البنوك لكل 100 ألف بالغ، حيث الحد الأعلى M_1 لقيمة البعد هو 60 فرع لكل 100 ألف بالغ،
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، حيث الحد الأعلى M_2 لقيمة البعد هو 120 جهاز صراف آلي لكل 100 ألف بالغ.

وعليه تكون معادلة حساب قيمة البعد مع اعتبار الوزن النسبي 0.5 وفق المعادلة التالية:

$$d(a) = 0.5\left(2/3 \frac{A_1}{60} + 1/3 \frac{A_2}{120}\right) \dots\dots\dots(4)$$

• بعد الاستخدام (USAGE):

والذي يمثل نسبة الائتمان المحلي والودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث الحد الأعلى M_3 لقيمة البعد هو 300، والوزن النسبي هو 0.5.

ب- الصيغة النهائية لمؤشر الشمول المالي المركب بعد احتساب كل بعد من الأبعاد الثلاث

بعد احتساب كل بعد من الأبعاد الثلاث، صاغت الباحثة مانديرا سارما معادلة مؤشر الشمول المالي المركب وفق المعادلات التالية، وصولاً إلى المعادلة النهائية:

$$x_1 = \frac{\sqrt{d_1^2 + d_2^2 + \dots + d_n^2}}{\sqrt{w_1^2 + w_2^2 + \dots + w_n^2}} \dots\dots\dots(5)$$

$$x_2 = 1 - \frac{\sqrt{(w_1-d_1)^2+(w_2-d_2)^2+\dots+(w_n-d_n)^2}}{\sqrt{w_1^2+w_2^2+\dots+w_n^2}} \dots\dots\dots(6)$$

$$IFI = \frac{1}{2} [x_1 + x_2] \dots\dots\dots(7)$$

$$IFI = \frac{1}{2} \left[\frac{\sqrt{p_k^2+a_k^2+u_k^2}}{\sqrt{1.5}} + \left(1 - \frac{\sqrt{(1-p_k)^2+(0.5-a_k)^2+(0.5-u_k)^2}}{\sqrt{1.5}} \right) \right] \dots\dots\dots(8)$$

تمثل المعادلة رقم (8) الصيغة النهائية لمؤشر الشمول المالي المركب

وبتطبيق الطريقة المذكورة على حالة الجزائر للفترة (2004-2022)، نحصل على الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): مؤشر الشمول المالي المركب في الجزائر للفترة (2004-2022)

السنوات	مؤشر الشمول المالي المركب IFI	السنوات	مؤشر الشمول المالي المركب IFI
2004	0,21530	2014	0,21214
2005	0,21650	2015	0,21178
2006	0,22616	2016	0,20682
2007	0,24186	2017	0,20402
2008	0,24079	2018	0,20266
2009	0,16979	2019	0,21815
2010	0,18442	2020	0,21154
2011	0,18678	2021	0,20157
2012	0,19475	2022	0,19871
2013	0,20150		

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام بيانات الوصول المالي لصندوق النقد الدولي، المتاحة عبر الموقع:

<https://data.imf.org/en/datasets/IMF.STA:FAS>، تاريخ الاطلاع 2024/07/01

III - الإطار التطبيقي للدراسة:

سنتناول في هذا المحور كل ما يخص الجانب التطبيقي للدراسة في إطار سعينا للإجابة على الإشكالية المطروحة، وكانت الانطلاقة من دراسة متغيرات الدراسة وصولاً إلى نموذج الدراسة ثم القياس فالتحليل.

1. تحليل تطور متغيرات الدراسة في الجزائر للفترة (2004-2022):

حيث تشمل متغيرات الدراسة كل من:

1.1 المتغير المستقل

والذي يمثل البنوك الإسلامية والمعبر عنه من خلال مؤشرات: عدد البنوك الإسلامية، إجمالي ودائع البنوك الإسلامية، إجمالي التمويل الإسلامي.

حيث تضم شبكة البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر كل من:

أ- بنك البركة الجزائري

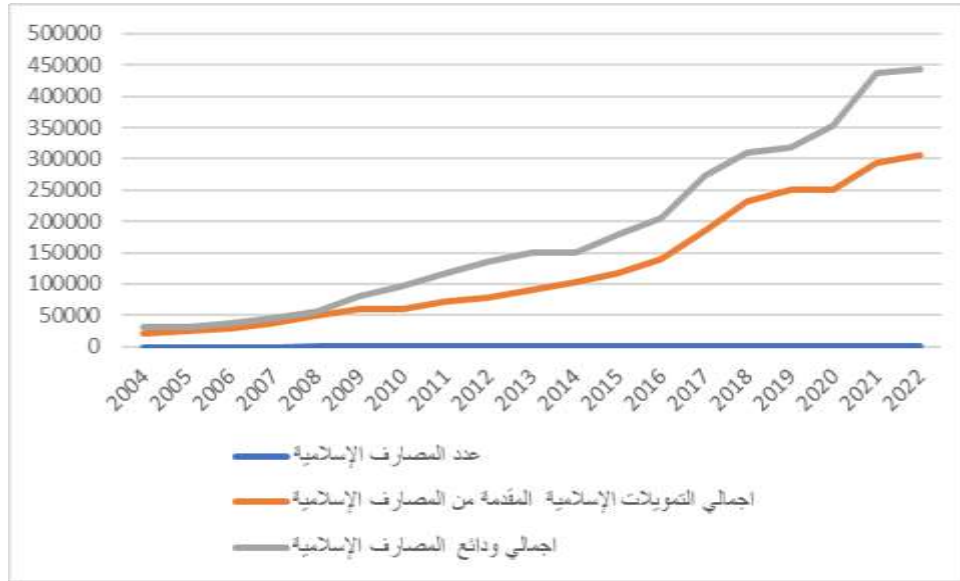
والذي تم إنشاؤه بتاريخ 1991/05/20 كأول بنك إسلامي ورأس مال مختلط (عمومي، خاص)، وكانت أول انطلاقة له شهر سبتمبر 1991، كما بلغ رأسماله 20 مليار دج سنة 2020، ويضم 34 فرعاً موزعاً عبر مختلف أنحاء التراب الوطني (بنك البركة الجزائري، 2024، ص.ص. 5-6).

ب- مصرف السلام الجزائري

و الذي تم إنشاؤه بتاريخ 2006/06/08 وكانت أول انطلاقة له بتاريخ 2008/10/20، و بلغ رأسماله 20 مليار دج سنة 2021، كما يضم 25 فرعاً موزعاً عبر مختلف أنحاء التراب الوطني (مصرف السلام الجزائري، 2024، ص. 11).

ولتحليل تطور مؤشرات البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر للفترة (2004-2022) نعتمد على الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): تطور مؤشرات البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر للفترة (2004-2022)، (مليون دج)



المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على تقارير سنوية لكل من بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري للفترة (2004-2022)

من خلال المنحنى والذي يضم تطور ثلاثة مؤشرات، نسجل ما يلي:

- **عدد البنوك الإسلامية:** يظهر المنحنى استقراراً نسبياً مع زيادة طفيفة جداً عبر الزمن وذلك سنة 2008 تاريخ بداية نشاط مصرف السلام الجزائري، وعند المقارنة مع إجمالي التمويل الإسلامي وإجمالي ودائع البنوك الإسلامية يتضح أن التوسع في الصيرفة

الإسلامية لم يكن عبر إنشاء بنوك إسلامية جديدة، بل غالبًا عبر توسيع نشاط البنوك القائمة كما نستنتج أن النمو الكمي للبنوك ليس هو محرك التطور الرئيسي.

- إجمالي ودائع البنوك الإسلامية: يظهر الشكل وجود نمو أسرع وأقوى وتيرة بين المؤشرات الأخرى كما يظهر:
 - مساهمة مصرف السلام الجزائر في زيادة الإيداع المصرفي؛
 - هناك تسارع واضح بعد 2015، مع قفزة كبيرة بعد 2017، وقد يفسر ذلك بزيادة الثقة في البنوك الإسلامية ونجاحها في جذب المدخرات؛
 - يظهر المنحنى وجود فجوة في التوظيف لكون أن إجمالي الودائع تنمو بشكل أسرع من إجمالي التمويلات.
- إجمالي التمويل الإسلامي: يسجل أيضا هذا المؤشر نموا واضحا تصاعديا مع حدوث تباطؤ نسبي سنة 2020، قد يعزى ذلك إلى جائحة كورونا، كما شهدت سنة 2021 استئناف النمو بقوة، يعكس ذلك، ارتفاع الطلب على التمويلات المتوافقة مع الشريعة وتوسع استخدام أدوات التمويل الإسلامي (مراجعة، إجارة، مشاركة...) مما يدل على تحسن في الاستخدام الفعلي للخدمات المالية الإسلامية.

2.1 المتغير التابع:

والذي يمثل الشمول المالي والمقاس وفق منهجية مانديرا سارما

ولتحليل تطور مؤشر الشمول المالي المركب في الجزائر للفترة (2004-2022)، نعتمد على الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تطور مؤشر الشمول المالي المركب في الجزائر للفترة (2004-2022)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (01)

من المنحنى يظهر بقاء المؤشر ضمن المستوى الضعيف (بين 0.17 و 0.24)، مع غياب وجود مسار تصاعدي مستقر طويل الأجل ووجود تقلبات واضحة تعكس هشاشة التقدم في الشمول المالي، ويمكن تقسيم التطور إلى ثلاث فترات:

- مرحلة التحسن النسبي (2004-2008)، حيث ارتفع المؤشر من حوالي 0.21 إلى قرابة 0.24؛
- مرحلة الانخفاض الحاد (2009)، حيث تراجع المؤشر إلى حوالي 0.17؛

- التعافي البطيء (2010-2015)، حيث شهدت الفترة تحسن تدريجي وصولا إلى 0.21؛
- الجمود النسبي (2016-2018)، حيث استقر المؤشر عند قيمة 0.20؛
- تحسن محدود ثم تراجع (2019-2022)، تحسن طفيف في سنة 2019 ثم تراجع تدريجي، رغم أن الفترة شهدت انطلاق تجربة الشبايك الإسلامية وإطلاق بعض أدوات الدفع الإلكتروني.

كما تم الاستعانة في الدراسة بمتغيرات أخرى مفسرة تمثلت في:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية؛
- الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من طرف المصارف كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

2. نموذج الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة قياس أثر البنوك الإسلامية على الشمول المالي خلال الفترة (2004-2022)، استنادا إلى النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة.

وقبل تقدير نموذج الدراسة لابد لنا من توصيف وترميز متغيرات الدراسة والمؤشرات المستخدمة ومصادر البيانات والتي اختصرناها في الجدول رقم (02)

الجدول رقم (02): توصيف وترميز متغيرات الدراسة والمؤشرات المستخدمة

اسم المتغير	رمز المتغير	مؤشرات المتغير	مصدر البيانات
الشمول المالي	IFI	مؤشر سارما 2012	قاعدة الوصول المالي لصندوق النقد الدولي FAS
البنوك الإسلامية	BN	عدد البنوك الإسلامية	تقارير البنوك الإسلامية
	DIP	إجمالي ودائع البنوك الإسلامية	
	IFB	إجمالي التمويل الإسلامي	
متغيرات مفسرة	GDP _{PC}	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية	قاعدة بيانات البنك الدولي
	DCP	الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من طرف المصارف كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة

3. تقدير نموذج الانحدار المتعدد

نقوم بإدراج جميع المتغيرات المستقلة، وذلك من خلال المعادلة الخطية للنموذج وفق الشكل التالي:

$$IFI_i = \alpha_i + \beta_1 BN_i + \beta_2 IFB_t + \beta_3 DIP_t + \beta_4 GDP_{pc_t} + \beta_5 DCP_t + \varepsilon_t$$

وباستخدام البرنامج الإحصائي Minitab 22، تحصلنا على النتائج الموضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم (03): تحليل الانحدار: الشمول المالي مقابل، عدد البنوك الإسلامية، إجمالي التمويل الإسلامي، إجمالي ودائع البنوك الإسلامية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من طرف المصارف كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	0.158	0.117	1.35	0.201	
BN	-0.0282	0.0141	-2.00	0.066	2.43
IFB	0.000000	0.000000	1.23	0.241	100.12
DIP	-0.000000	0.000000	-1.28	0.224	92.17
GDPpc	0.000001	0.000001	0.71	0.490	2.40
DCP	0.00025	0.00182	0.14	0.894	5.48

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Minitab 22

من خلال الجدول يتضح لنا:

- معنوية المعاملات: جميع المعاملات غير معنوية ($P\text{-Value} > 0.05$)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير إحصائي واضح للمتغيرات المستقلة المدرجة في هذا النموذج على متغير الشمول المالي خلال الفترة المدروسة.
- معامل VIF العالي (Variance Inflation Factor) يعني وجود تعددية خطية شديدة (multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار، مما يؤدي إلى تضخيم الخطأ المعياري (SE) للمعاملات ويجعل النتائج غير موثوقة، حيث يظهر وجود علاقة خطية قوية بين متغير إجمالي التمويل الإسلامي وبقية المتغيرات، وأيضا بين متغير إجمالي ودائع البنوك الإسلامية وبقية المتغيرات، الأمر الذي يصعب إمكانية تحديد أي هذه المتغيرات لها تأثير حقيقي على الشمول المالي.
- وعليه نقوم باستبعاد المتغير المستقل إجمالي التمويل الإسلامي IFB ذو أعلى قيمة لـ VIF، ثم نعيد تقدير نموذج الانحدار المتعدد، كما هو واضح بالجدول رقم (04).

الجدول رقم (04): تحليل الانحدار: الشمول المالي مقابل، عدد البنوك الإسلامية، إجمالي ودائع البنوك الإسلامية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من طرف المصارف كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	0.155	0.119	1.30	0.213	
BN	-0.0327	0.0138	-2.37	0.033	2.26
DIP	-0.000000	0.000000	-0.36	0.725	4.10
GDPpc	0.000001	0.000001	0.69	0.502	2.40
DCP	0.00112	0.00170	0.66	0.519	4.63

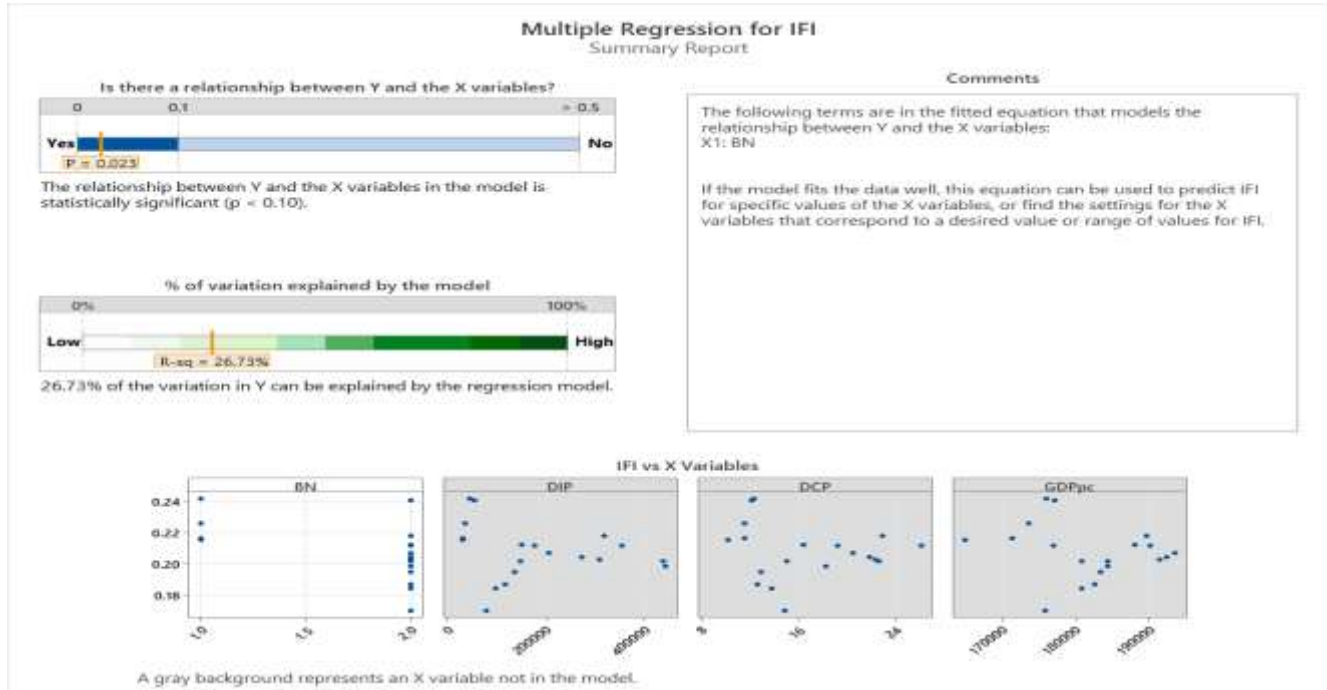
المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Minitab 22

من خلال مقارنة نتائج الجدول رقم (04) بنتائج الجدول رقم (03)، يتضح لنا:

- حل مشكل التعدد الخطي، حيث أصبحت قيم VIF معتدلة.
- معلمات كل من متغير إجمالي ودائع البنوك الإسلامية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من طرف المصارف كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير معنوية، بمعنى أن جميع هذه المتغيرات لا تؤثر إحصائياً على متغير الشمول المالي خلال فترة الدراسة.
- متغير عدد البنوك الإسلامية هو المتغير الوحيد ذو التأثير المعنوي على متغير الشمول المالي وبإشارة سالبة، دلالة على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين.

ولتبين وتحليل طبيعة العلاقة بشكل مفصل مع الاخذ بمخرجات تقدير الانحدار المتعدد، نستعين بالرسومات البيانات التالية:

رسومات بيانية توضح الانحدار المتعدد للشمول المالي:



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Minitab 22

يظهر من الرسومات البيانية:

- العلاقة بين الشمول المالي والمتغيرات المستقلة: من الجزء العلوي من الرسم البياني، يظهر أنه قد تميز العلاقة من خلال عبارة نعم "Yes" مع تسجيل $P = 0.023 (< 0.05)$ ، مما يعني أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الشمول المالي Y (IFI) وبعض المتغيرات المستقلة.
- القوة التفسيرية للنموذج $R-squared$: الرسم البياني الثاني يظهر التباين الذي يفسره النموذج بمعدل $R-sq = 26.73\%$ ، أي أن النموذج يفسر حوالي 27% من التغير في الشمول المالي، وهذا يشير إلى أن النموذج يفسر جزءاً صغيراً إلى متوسط من التباين، والباقي يعود لعوامل أخرى لم تُدرج في النموذج.

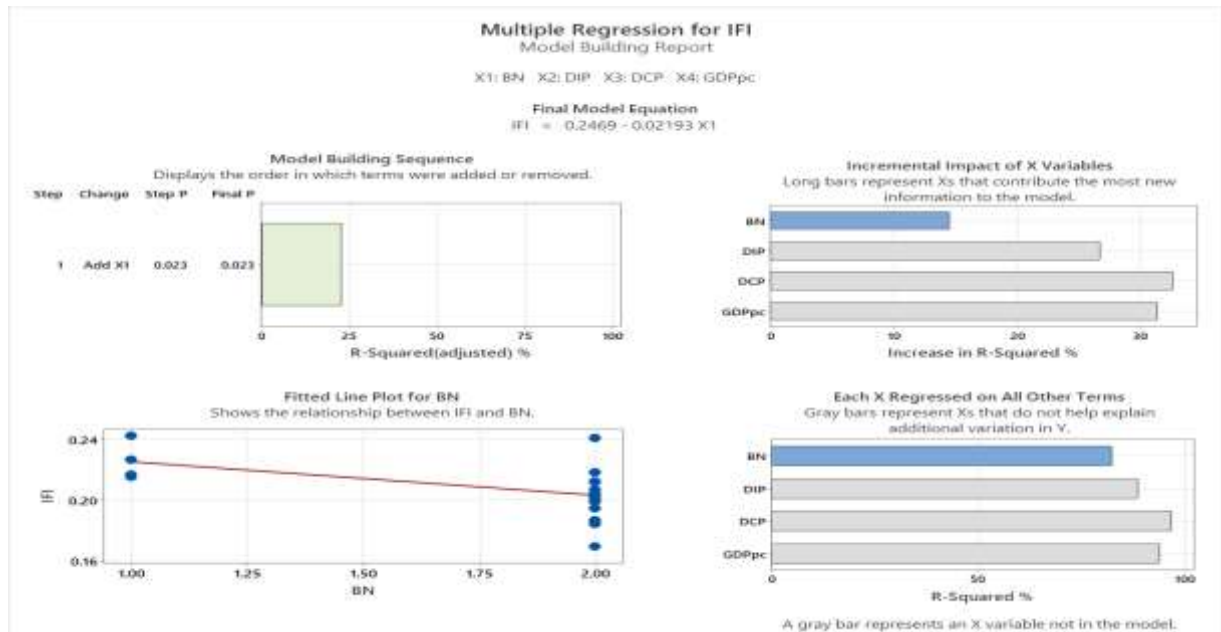
• الرسوم البيانية الفردية للشمول المالي مقابل المتغيرات المستقلة:

- 1- الشمول المالي مقابل عدد البنوك الإسلامية: يظهر أن هناك ميل سلبي واضح قليلاً، مما يتوافق مع التحليل السابق حيث كان معامل عدد البنوك الإسلامية سالباً ومعنوياً.
- 2- الشمول المالي مقابل إجمالي ودائع البنوك الإسلامية: يظهر أن النقاط موزعة عشوائياً تقريباً، ولا يظهر ميل واضح، مما يتوافق مع التحليل السابق حيث كان المعامل غير معنوياً، ونفس الأمر بالنسبة لمتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية وبتغير الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من طرف المصارف كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

4. بناء معادلة نموذج الانحدار النهائي

نأخذ بمخرجات البرنامج الإحصائي Minitab 22، والمتمثلة في التقرير الخاص ببناء نموذج تحليل الانحدار المتعدد لمؤشر الشمول المالي مع تبين مساهمة كل متغير مستقل، والمبينة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): تقرير بناء نموذج تحليل الانحدار المتعدد لمؤشر الشمول المالي



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Minitab 22

حيث يُبين هذا التقرير الخطوات المتبعة في بناء نموذج الانحدار النهائي، بالإضافة إلى مساهمة كل متغير مستقل (X).

وتكتب معادلة النموذج النهائي وفق الصيغة التالية:

$$IFI = 0.2469 - 0.02193 * X1 (BN)$$

- تُضيف الخطوة الأولى في عملية بناء النموذج المتغير المستقل والذي يمثل عدد البنوك الإسلامية (X1) "BN"، مما ينتج عنه قيمة احتمالية (p-value) تساوي 0.023، ما يُشير إلى دلالة إحصائية.

- تحسّن إضافة متغير عدد البنوك الإسلامية قيمة معامل التحديد المعدّل (R-squared)، مما يُشير إلى أن هذا المتغير يُضيف معلومات قيمة إلى النموذج.
- يُظهر الرسم البياني أعلاه التغير في قيمة معامل التحديد (R-squared) مع إضافة أو إزالة كل متغير، مُوضّحاً كيف يتحسن النموذج مع زيادة عدد المتغيرات المدرجة، حيث يُعدّ متغير عدد البنوك الإسلامية المتغير الأول والأكثر تأثيراً، حيث يُحسّن مُلاءمة النموذج بشكل ملحوظ.
- يوضح مخطط "التأثير التراكمي لمتغير X" كيفية مساهمة كل متغير مستقل في زيادة قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج، ويشير طول الأعمدة إلى المساهمة النسبية لكل متغير:

*متغير عدد البنوك الإسلامية له التأثير الأكبر، حيث يفسر الجزء الأكبر من التباين في متغير الشمول المالي.

*متغير إجمالي ودائع البنوك الإسلامية، متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية ومتغير الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من طرف المصارف كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والمذكورة بالترتيب حيث تقل مساهمتها تدريجياً في القدرة التفسيرية للنموذج.

* يُظهر النموذج أن متغير عدد البنوك الإسلامية التأثير الأكبر على متغير الشمول المالي (IFI)، بينما تضيف المتغيرات الأخرى تأثيراً أقل نسبياً.

* يدرس هذا المخطط أداء كل متغير مستقل (X) عند انحداره على المتغيرات الأخرى، وتمثل الأعمدة الرمادية المتغيرات التي لا تُسهم في تفسير تباين إضافي في متغير الشمول المالي (IFI) Y، مما يشير إلى أنها لا تُضيف قدرة تفسيرية كبيرة عند النظر إلى المتغيرات الأخرى في النموذج.

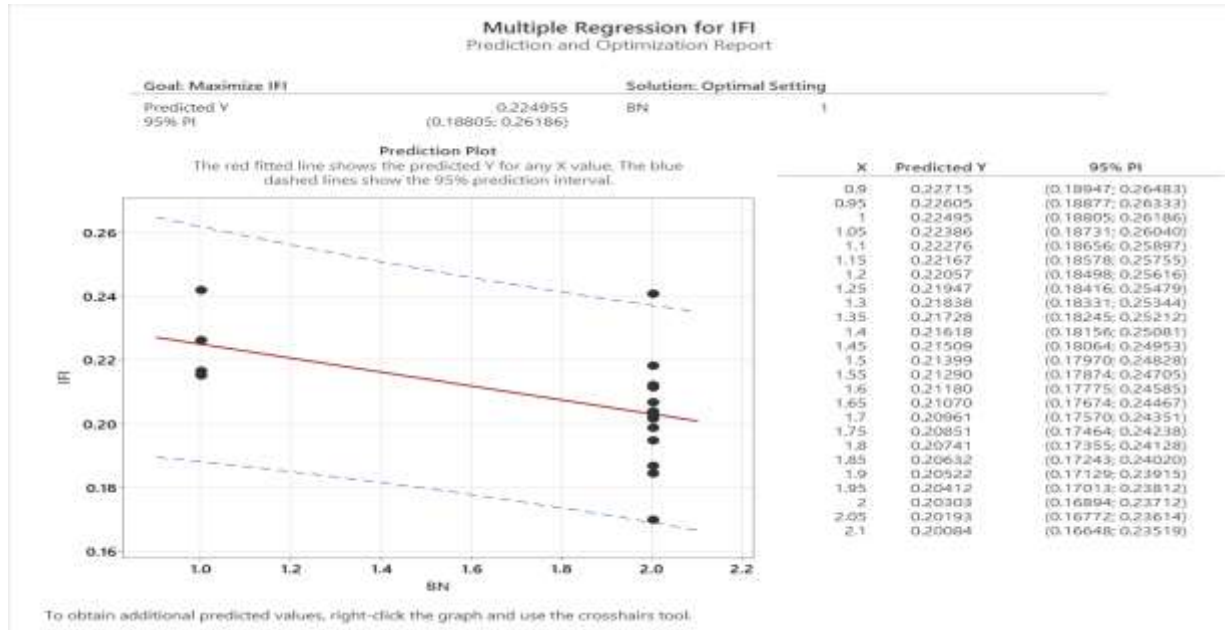
* لا يزال متغير عدد البنوك الإسلامية BN يتمتع بأعلى قيمة لمعامل التحديد (R^2)، مما يعكس دوره المحوري في تفسير التباين في مؤشر الشمول المالي IFI، بينما تتمتع المتغيرات الأخرى بقيم R^2 أقل، مما يشير إلى قدرة تفسيرية فردية أقل.

* يوضح مخطط الخط المطابق العلاقة بين متغير عدد البنوك الإسلامية BN و متغير الشمول المالي IFI، حيث يشير الميل السالب إلى علاقة عكسية: فكلما زادت قيمة عدد البنوك الإسلامية BN، تميل قيمة الشمول المالي IFI إلى الانخفاض، وفقاً لمعادلة النموذج.

5. القيم المتوقعة لمؤشر IFI بناءً على المتغير المستقل BN

يقدم التقرير الخاص بالتنبؤ والتحسين لتحليل الانحدار المتعدد لمؤشر الشمول المالي IFI رؤى حول القيم المتوقعة لمؤشر الشمول المالي IFI بناءً على المتغير المستقل والذي يمثل عدد البنوك الإسلامية BN

الشكل رقم (04): تقرير التنبؤ والتحسين لمؤشر الشمول المالي باستخدام تحليل الانحدار المتعدد



المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Minitab 22

حيث يهدف هذا التحليل إلى تعظيم القيمة المتوقعة لمؤشر الشمول المالي IFI، ويشير النموذج إلى أن القيمة المثلى للمتغير المستقل عدد البنوك الإسلامية BN تقارب 1، حيث تبلغ القيمة المتوقعة لمؤشر الشمول المالي IFI عند هذه النقطة 0.224955.

يوضح الخط الأحمر الملائم القيمة المتوقعة لمؤشر الشمول المالي IFI لأي قيمة لعدد البنوك الإسلامية BN، يظهر المخطط وجود علاقة عكسية بين متغير عدد البنوك الإسلامية BN والشمول المالي IFI، مما يعني أنه كلما زادت قيمة عدد البنوك الإسلامية BN، تميل القيمة المتوقعة لمؤشر الشمول المالي IFI إلى الانخفاض.

تمثل الخطوط الزرقاء المتقطعة فاصل التنبؤ بنسبة 95%، والذي يشير إلى النطاق الذي يُتوقع أن تقع ضمنه القيم المتوقعة المستقبلية لمؤشر الشمول المالي IFI، بثقة 95%، بالنظر إلى قيمة متغير عدد البنوك الإسلامية BN.

يعرض الجدول على اليمين القيم المتوقعة للشمول المالي IFI والقيم المتوقعة المختلفة لمتغير عدد البنوك الإسلامية BN، بالإضافة إلى فترات التنبؤ المقابلة بنسبة 95% (95% PI).

IV- النتائج ومناقشتها:

تم التطرق من خلال هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر البنوك الإسلامية على الشمول المالي في الجزائر للفترة الزمنية (2004-2022)، وذلك باستخدام منهجية تحليل الانحدار المتعدد لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة على الشمول المالي، حيث أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد ما يلي:

1- قيمة VIF العالية لكل من متغير إجمالي ودائع البنوك الإسلامية وإجمالي التمويل الإسلامي، $VIF(IFB) \approx 100$ و $VIF(DIP) \approx 92$ ، تعكس أن المتغيران يتحركان معا بشكل شبه كامل، نتيجة الارتباط القوي جدا بينهما، كما لا

يمكن فصل و تحديد أثر كل منهما بشكل منفصل على الشمول المالي على حدا كونهما يعكسان ظاهرة واحدة و هي البنوك الإسلامية، كما أنهما يمثلان حالة تكامل مالي، بمعنى أن وجود حركة إيداع سيقابلها بالتأكيد حركة تمويل و استخدام هذه الإيداعات، لذا كان يجب استبعاد أحدهما من النموذج ، حيث تم استبعاد المتغير ذو القيمة الأعلى و هو متغير إجمالي التمويل الإسلامي.

2- دلت نتائج تحليل الانحدار المتعدد على عدم المعنوية الإحصائية لكل من متغير إجمالي ودائع البنوك الإسلامية (DIP) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc) والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من قبل المصارف (DCP) على الشمول المالي، بمعنى عدم وجود أثر لكل من المتغيرات السابقة الذكر على الشمول المالي في الجزائر للفترة المدروسة، ويمكن إعادة صياغة هذه النتائج اقتصاديا على النحو التالي:

أولاً: إجمالي ودائع البنوك الإسلامية (DIP) :

على الرغم من الأهمية النظرية لإجمالي ودائع البنوك الإسلامية في دعم الشمول المالي، إلا أن عدم معنوية هذا المتغير يمكن تفسيره اقتصادياً بكون ارتفاع حجم الودائع لا يعني بالضرورة توسع قاعدة المتعاملين مع النظام المصرفي، و قد يعزى ذلك إلى تركيز الودائع لدى شريحة محدودة من العملاء أو المؤسسات الكبرى، كما أن ودائع البنوك الإسلامية قد تُستخدم أساساً في أنشطة تمويلية موجهة لقطاعات تقليدية أو عملاء قائمين بالفعل داخل النظام المالي، دون أن تسهم في إدماج فئات جديدة غير مشمولة مالياً، فضلاً عن حصة الصيرفة الإسلامية والتي لا تزال محدودة وضعيفة، وتنفي هذه النتيجة الفرضية القائمة على مساهمة الإيداع المصرفي بالبنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

ثانياً: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc)

يعكس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المستوى العام للرفاه الاقتصادي، إلا أن عدم معنويته في تفسير الشمول المالي يشير إلى أن ارتفاع الناتج المحلي وحده لا يضمن بالضرورة زيادة النفاذ إلى الخدمات المالية، وهو ما يقودنا إلى وجود حواجز غير دخلية مثل ضعف الثقافة المالية، أو محدودية البنية التحتية المصرفية، أو القيود المؤسسية والتنظيمية، تحد من قدرة الأفراد على الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية، زد على ذلك عدم العدالة في توزيع الدخل و تركّز الزيادة في الدخل لدى فئات معينة دون أن ينعكس ذلك على مستوى الشمول المالي الكلي.

ثالثاً: الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من قبل المصارف (DCP)

يُعد الائتمان المحلي أحد المؤشرات الأساسية لتطور القطاع المالي، إلا أن عدم معنويته اقتصادياً يمكن تفسيره بأن هذا الائتمان غالباً ما يُوجّه إلى الشركات الكبرى أو القطاعات المنظمة، وليس إلى المشروعات الصغيرة أو الأفراد غير المشمولين مالياً، وعليه، فإن توسع الائتمان لا يؤدي بالضرورة إلى توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، بل قد يعكس عمقاً مالياً دون تحقيق شمول مالي.

3- تشير نتيجة معلمة متغير عدد البنوك الإسلامية إلى وجود أثر سلبي ومعنوي على الشمول المالي في الجزائر و إلى أن الزيادة العددية في البنوك الإسلامية لم تُترجم إلى توسع فعلي في إدماج الفئات غير المشمولة مالياً، بل قد تعكس اختلالات هيكلية ومؤسسية في

تطور الصيرفة الإسلامية داخل الاقتصاد الجزائري، من خلال أن التوسع الكمي لا يقابله توسع وظيفي، وتركز البنوك الإسلامية في المدن والمناطق ذات النشاط الاقتصادي المرتفع دون المناطق الريفية و الشبه حضرية، مما يؤدي إلى إقصاء شريحة واسعة الأمر الذي يفسر الأثر السلبي على مؤشر الشمول المالي، ضف على ذلك ما تشهده الصيرفة الإسلامية في الجزائر من ارتفاع تكاليف التشغيل ما يجعلها أقل جاذبية للفئات ذات الدخل المحدود في ظل ضعف الثقافة المالية و الوعي بالصيرفة الإسلامية وجانب التعقيد النسبي لبعض منتجاتها ما يدفع بالأفراد إلى العزوف عن التعامل معها رغم تزايد عددها و عليه فالزيادة العددية للبنوك لا يقابلها بالضرورة زيادة عدد المستخدمين للخدمات المالية.

كما قد يؤدي دخول بنوك إسلامية جديدة إلى إعادة توزيع العملاء داخل النظام المصرفي بدلاً من استقطاب عملاء جدد غير مشمولين مالياً، أي أن هذه البنوك تسحب عملاء من البنوك التقليدية دون توسيع قاعدة المتعاملين، ما يفسر الأثر السلبي الصافي على الشمول المالي، وينبغي صحة الفرضية القائمة على أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين البنوك الإسلامية والشمول المالي في الجزائر.

4- يؤكد تحليل الانحدار المتعدد على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الشمول المالي (IFI) Y ومتغير عدد البنوك الإسلامية (BN) X_1 ، بقيمة احتمالية (p-value) تساوي 0.023، مما يشير إلى أهمية هذه العلاقة، وتعني قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة 26.73% أن النموذج يُفسر حوالي 27% من التباين في الشمول المالي Y ، كما تُظهر مخططات الانتشار العلاقة بين المتغيرات المستقلة (BN، DIP، DCP، GDPpc) والمتغير التابع (IFI)، مُبرزةً أن متغير عدد البنوك الإسلامية BN هو المتغير الأكثر معنوية في التنبؤ بـ الشمول المالي IFI، بينما تُظهر المتغيرات الأخرى اتجاهًا ضعيفًا أو غير واضح، كما يُمكن استخدام المعادلة للتنبؤ بـ الشمول المالي IFI بناءً على قيمة عدد البنوك الإسلامية BN.

V- الخلاصة:

هدفت الدراسة إلى البحث في أثر البنوك الإسلامية على الشمول المالي في الجزائر للفترة (2004-2022)، و تبين أن نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر يمثل كل من بنك البركة الجزائري و مصرف السلام الجزائر، حيث تظهر مؤشرات البنوك الإسلامية اتجاهًا تصاعديا خلال فترة الدراسة من حيث إجمالي الودائع والتمويل الإسلامي، و بالمقابل سجل مؤشر الشمول المالي المحتسب وفق منهجية مانديرا سارما مستوى ضعيف طيلة الفترة المدروسة، كما بينت الدراسة التطبيقية عدم وجود أي اثر لكل من إجمالي ودائع البنوك الإسلامية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من قبل المصارف كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يقودنا إلى استنتاج أن تطور الحجم المالي أو ارتفاع الدخل لا يكفيان وحدهما لتحقيق الشمول المالي، ما لم يقترن ذلك بسياسات تستهدف إدماج الفئات غير المشمولة ضمن النظام المالي، وتحسين الوصول الفعلي للخدمات المالية، وتوجيه التمويل نحو المشروعات الصغيرة والأفراد.

إن عدم معنوية هذه المتغيرات لا يعكس ضعف أهميتها الاقتصادية، بل يعكس محدودية تأثيرها المباشر على الشمول المالي في ظل هيكل القطاع المالي القائم في الجزائر، في حين يؤثر عدد البنوك الإسلامية على الشمول المالي وفق علاقة سلبية، في إشارة إلى أن التوسع المؤسسي الشكلي لا يكفي لتحقيق الإدماج المالي، وأن تحقيق الشمول المالي يتطلب: تحسين الانتشار الجغرافي، تبسيط المنتجات المالية الإسلامية، خفض تكاليف الوصول، وتعزيز الثقافة المالية، بدلاً من التركيز على زيادة عدد المؤسسات المصرفية فقط، كما أن حجم

الصيرفة الإسلامية الضعيف يؤكد على صحة النتائج الإحصائية المتحصل عليها حيث بلغ إجمالي الوكالات المتخصصة في الصيرفة الإسلامية لسنة 2024 نسبة 6%، من إجمالي الوكالات المصرفية البالغ عددها 1673 في حين سجلت الوكالات المتخصصة في الصيرفة الإسلامية عدد 102 وكالة حسب التقرير السنوي الصادر عن بنك الجزائر لسنة 2024 (بنك الجزائر، 2025، ص.51).

وبناء على النتائج المتوصل إليها نقدم التوصيات التالية:

- على البنوك الإسلامية التركيز على زيادة حجم أصولها للمساهمة فعليا في تعزيز الشمول المالي؛
- على البنوك الإسلامية التركيز على توسيع الفروع في المناطق الأقل تغطية لتعزيز الشمول المالي؛
- على البنوك الإسلامية العمل على تنويع منتجاتها وخدماتها المصرفية لتلبية حاجيات أوسع من العملاء؛
- ضرورة العمل على تعزيز الوعي بالعمل المصرفي الإسلامي؛
- ضرورة تبني الخدمات الرقمية والابتكار المالي للوصول للفئات المهمشة، حيث تساعد الرقمنة والابتكار المالي على تحسين الجودة وخفض التكلفة مما يجعل المنتجات المصرفية الإسلامية أكثر تنافسية وأكثر طلبا؛
- ضرورة تشجيع البحث العلمي فيما يخص محددات الشمول المالي في الجزائر والبحث في أسباب ضعف مستويات الشمول المالي وكذا آليات تعزيزه.

- الإحالات والمراجع:

1. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (2015). متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي.
2. أواسف، عمار ياسين وشاوش، شافية. (2020). الشمول المالي في الجزائر: الواقع، المعوقات والحلول. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية بالتعاون مع جامعة كاي. 97، الصفحات 120-135.
3. الجويني، جمال وقندوز، عبد الكريم. (2021). أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية. صندوق النقد العربي. 08، الصفحات 01-34.
4. الشرفا ياسر عبد طه وعجور حنين محمد بدر. (2019). دور الإشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة). المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، الأردن. 06(01)، الصفحات 01-18.
5. برنيه، يسر، عبيد، رامي وأعطيه، حبيب. (2019). الشمول المالي في الدول العربية، الجهود والسياسات والتجارب. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي.
6. بن حدو، فؤاد. (2021). الصيرفة الإسلامية موسوعة علمية عن آلية عمل البنوك الإسلامية (ألفا للوثائق).
7. بنك البركة الجزائري. (2024). التقرير السنوي لسنة 2024. بنك البركة الجزائري.
8. بنك الجزائر. (2025). التقرير السنوي 2024، التطور الاقتصادي والنقدي. بنك الجزائر.
9. مهناس، العباس، رسول، حميد وبسيصة، عز الدين بلعباس. (2019). أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية. مجلة معارف، جامعة البويرة. 14(03)، الصفحات 210-237.
10. بوزانة، أيمن وحمدوش، وفاء. (2020). الشمول المالي: أبعاده ومؤشرات قياسه العالمية. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية بالتعاون مع جامعة كاي. 98، الصفحات 20-29.
11. بوطلاعة، محمد، بخوش، حسينة وبوقرة، كريمة. (2020). واقع الشمول المالي وتحدياته-الأردن والجزائر نموذجا-. مجلة إقتصاد المال و الأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميله. 04(02)، الصفحات 143-158.

12. حمدوش، وفاء وعماني، لمياء. (2021). أفق تجاوز الفجوة الرقمية في الجزائر لتحقيق الشمول المالي. مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف. 07(25)، الصفحات 109-124.
13. سعدان، أسيا ومحاجبية، نصيرة. (2018). واقع الشمول المالي في المغرب العربي-دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب-. مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة. 10(3)، الصفحات 745-757.
14. طرشي، محمد، أنساع، رضوان وعيو، عمر. (2019). متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر. مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف. 01(01)، الصفحات 118-137.
15. عثمانية، فؤاد وعمامرة، ياسمين. (2023). دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، دراسة قياسية لعينة مم الدول الإسلامية للفترة (2014-2021). مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا. 19(23)، الصفحات 171-188.
16. قادري، محمد الطاهر، جعيد، البشير وكاكي، عبد الكريم. (2014). المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول (دار الحسن العصرية).
17. مصرف السلام الجزائر. (2024). التقرير السنوي لسنة 2024. مصرف السلام الجزائر.
18. ناصر، سليمان. (2006). علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر (مكتبة الريام). الجزائر.
19. ناصر، سليمان. (2022). تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر دراسة تقييمية عامة (ألفا للوثائق).

– Referrals and References:

1. Sami Ben Naceur, Adolfo Barajas, and Alexander Massara. (2015, février). Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion? International Monetary Fund, p 01-42.
2. OECD. (2013). Financial literacy and inclusion: Results of OCED/INFE survey across countries and by gender.
3. Sarma, M. (2010). Index of Financial Inclusion. CITD Jawaharlal Nehru University India, 1-29.
4. Sarma, M. (2012). Indexe of Financial Inclusion-A Measure of Financial Inclusion Secteur Inclusiveness. Competence Center "Money, Finance, Trade and Development"Perlin, 07, 1-37.
5. Salman Ahmed Shaikh, Mohd Adib Ismail, Muhammad Hakimi Mohd, Shafiai, Abdul Ghafar Ismail, and Shahida Shahimi. (s. d.). Role of Islamic Bnaking in Financial Inclusion: Prospects and Performance. https://doi.org/doi:10.1007/978-3-319-45910-3_3, p 33-49.
6. <https://www.alsalamalgeria.com/>
7. <https://www.albaraka-bank.dz/>
8. <https://data.albankaldawli.org/country/>